وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة تكريت

كلية الزراعة

قسم الإقتصاد الإرشاد الزراعي

المادة: الإقتصاد الكلي/ ماجستير إقتصاد

المحاضرة التاسعة:

إعداد:

أ.م.د. نجلاء صلاح مدلول

الحالة الثانية :

إذا كان الهدف هو الابقاء على مستوى سعر الفائدة ثابتا ، دون المساس به ، وإحداث تغيير في مستوى الدخل التوازني ، فيمكن تحقيق ذلك عن طريق زيادة عرض النقود وبالتالي انتقال منحنى LM الى اليمين ، وفي الوقت نفسه زيادة الانفاق الحكومي ، G ، وبالتالى إنتقال منحنى IS الى اليمين أيضا ، حيث يزيد مستوى الدخل التوازني من Y_0 الى Y_1 ويبقى سعر الفائدة ثابتاً عند r_0 .

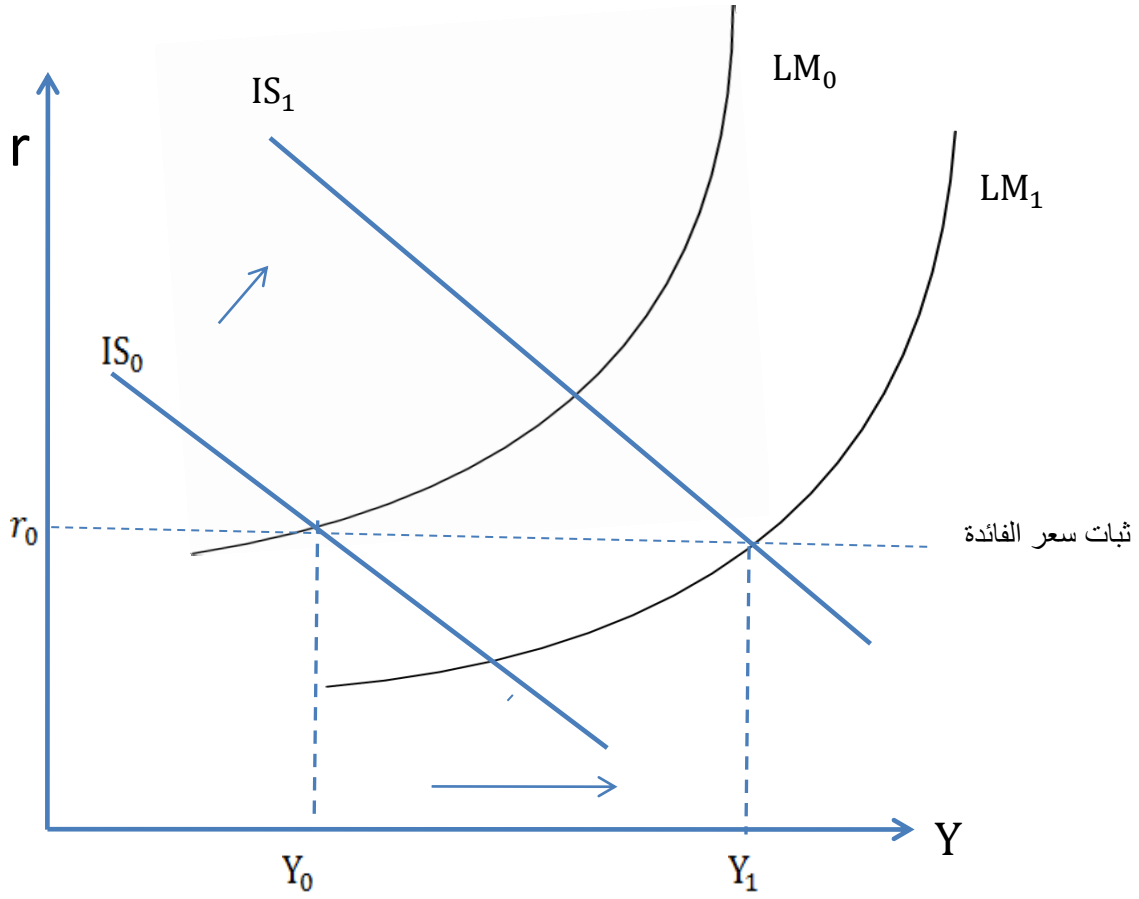

وتجدر الاشارة الى أنه في كثير من الاحيان يعود أسباب عدم تحقق هذه النتائج الى عدم إستجابة بعض المتغيرات الاقتصادية , أو بطئها أو تأخرها , في الاستجابة لمثل هذه التغيرات .

الفصل الخامس: التوازن في سوق العمل

5-1 المدرسة الكلاسيكية

افترضنا في النماذج السابقة أن الأسعار متغير خارجي يتحدد خارج نموذج توازن سوقي السلع والخدمات والنقود IS-LM ، وعند إضافة السوق الثالثة من الأسواق الاقتصادية سوف نلغي هذه الفرضية ، ونعتبر إن الأسعار متغير داخلي تتحدد بمعلومية سوق العمل. وذلك من خلال التعرف علي عرض العمل والطلب عليه ، ومراعاة العلاقة بين العمالة والناتج الكلي ، والتي تمثل همزة الوصل بين سوق السلع والخدمات وبين سوق العمل.

وحسب دراستنا للاقتصاد الجزئي فإن دالة الإنتاج ، وهي العلاقة الفنية بين كميات عوامل الإنتاج ومستوي الناتج الكلي، بمعنى آخر هي العلاقة الوظيفية أو الفنية بين المدخلات والمخرجات. وعندما تكون في الاقتصاد الجزئي علي الشكل $Y = g(L, K^o)$، ويفترض هنا ثبات عنصر رأس المال ، مع السماح بتغير عنصرا لعمل . أما في الاقتصاد الكلي فإن دالة الإنتاج الكلية $Y = f(L, K^o)$ تعبر عن عدد كبير من منشآت الأعمال أو المنتجين ، ويكمن الاختلاف بين الدالتين في أن دالة إنتاج الاقتصاد الكلي تعبر عن عدد من المنشآت أو المنتجين وليس منشأة واحدة أو منتج واحد.

وبإفتراض :

- أن سوق العمل هي سوق منافسة كاملة .
- وجود مرونة في الأجور والأسعار بالدرجة التي تضمن تحقق التوازن بين العرض والطلب.

أن عنصر العمل هو عنصر متجانس. وكما في الاقتصاد الجزئي، فإن أصحاب الأعمال والمنتجين يستمرون في توظيف العمال حتى ذلك الحد الذي يحقق أقصى ربح ممكن (أو أقل خسارة)، وذلك عندما يكون الأجر النقدي مساوياً للعائد المكتسب من توظيف عامل إضافي (قيمة الناتج الحدي)، أي أن: P(MPL) = W، أو الناتج الحدي يساوي الأجر الحقيقي لعنصر العمل، أي أن: MPL= W/P ومن خلال العلاقة السابقة يمكن إيجاد منحنى الطلب على العمل من منحنى الناتج الحدي للعمل.

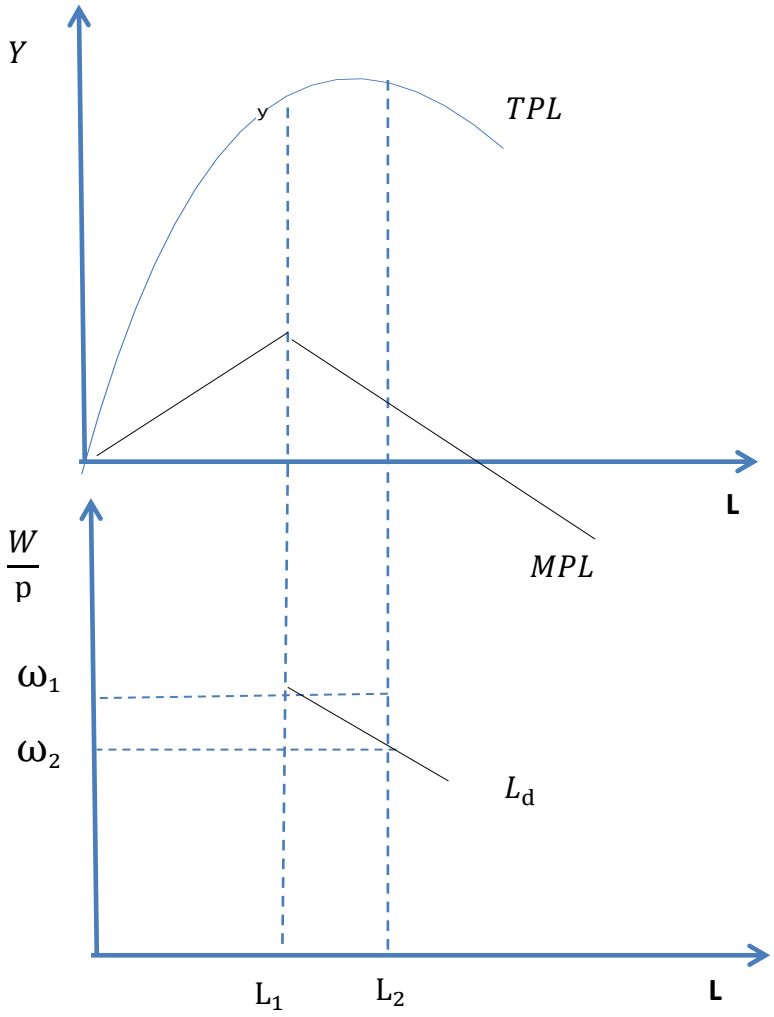

5-1-1 الطلب على العمل

الطلب علي العمل هو طلب مشتق من الطلب علي السلعة التي يدخل في إنتاجها ، أي أن المنتج يطلب العمل ليس لاستهلاكه ، بل من أجل الاستفادة منه في إنتاج سلعته المطلوبة منه في الأسواق . ويتحدد الطلب علي العمل بمحددات عدة من ضمنها مستوي الأجر الحقيقي ، واسلوب التقنية المستخدمة في الإنتاج ، والطلب علي السلع التي يدخل في إنتاجها ، وأسعار هذه السلع ، ومستوي استخدام عناصر الإنتاج الأخرى ، ومهارات وكفاءات العاملين. ويمكن تعريف الطلب على العمل في النموذج الكلاسيكي بأنه دالة متناقصة في الأجر الحقيقي : فكلما إرتفع هذا الأجر ينخفض الطلب علي العمل ، وذلك مع بقاء العوامل الأخرى علي حالها ، حيث إن :

$$Y = f(L, K^o)$$

$$\frac{\partial \mathrm{Y}}{\partial \mathrm{L}} > 0 \ , \quad \frac{\partial^2 Y}{\partial L^2} < 0$$

$$\mathrm{MPL} = \frac{\partial \mathrm{Y}}{\partial \mathrm{L}}$$

$$\omega = \mathrm{MPL} = \frac{W}{\mathrm{p}}$$

Ld: الكمية المطلوبة من العمل

W: الأجر النقدي

ω : الأجر الحقيقي = W/P

P: المستوى العام للأسعار

فمع بقاء العوامل الأخرى على حالها يزيد طلب المنتجين على العمل كلما ينخفض الأجر الحقيقي ، والعكس صحيح . حيث يرتكز التحليل الكلاسيكي في الطلب على العمل على السلوك الفردي للمنتجين. وفي داخل الإقتصاد وحالة المنافسة الكاملة يعمل المنتجون بمبدأ تعظيم الربح : وحسب هذا المبدأ فإن المنتج يزيد من مستوي إنتاجه إلى أن تتساوى الزيادة في الإنتاج مع الزيادة في التكلفة (التكلفة الحدية) ، أما من ناحية العمالة فهذا يترجم في توظيف عدد آخر من العمال من طرف المنتج إلى أن يتساوى الإيراد الحدي مع التكلفة الحدية : MR = MC

وفي المدى القصير يكون العمل هو المتغير الوحيد وبالتالي تصبح التكلفة الحدية كما يلي :

$$MC = \frac{W}{MPL}$$ MC : التكلفة الحدية

W : الأجر النقدي

MPL : الناتج الحدي للعمل

وحيث أن المنتجين في حالة منافسة كاملة ولا يستطيعون التأثير على السعر وإنما يتحدد هذا الأخير في سوق السلعة بتفاعل قوي العرض مع الطلب وهذا يعني أن السعر P ثابت ومساوٍ للإيراد الحدي MR

إذن : P = MR

أو P = MC = MR

و العلاقة الأخيرة ماهي إلا شرط تعظيم الربح لمنتج ما ، وإذا ماعمم هذا الشرط فسوف يصبح هو نفسه شرط تعظيم الربح على مستوى الاقتصاد ككل(مضروباً في n) ، وبما أن P(MPL) = W تمثل قيمة الناتج الحدي للعمل فإن :

$$\omega = W/P$$

الأجر الحقيقي = الأجر النقدي ÷ المستوي العام للأسعار

كما أن : VMP = P(MPL)= W

وتمثل العلاقة الأخيرة دالة الطلب على العمل ، وفي حالة تساوي الناتج الحدي مع الأجر الحقيقي فإن المنتِج يتوقف عن طلبه علي العمل. لذا نستطيع أن نستنتج أن : دالة الطلب علي العمل هي دالة عكسية في الأجر الحقيقي .

وحسب هذا التحليل فإن كلاً من الأجر النقدي والأجر الحقيقي يتحركان في نفس الاتجاه لأن هناك انفصال ما بين مستوي الأجر النقدي والمستوي العام للأسعار ، وحتى يمكن مطابقة هذه النتائج على المستوى الكلي يجب اعتبار أن الأجر الحقيقي يساوي الأجر النقدي مقسوماً علي المستوي العام للأسعار، كما ذكرنا سابقاً.

و منه فإن النظرية التي يقدمها الكلاسيك تعتبر أن منحنى الطلب الكلي للعمل ينطبق على منحى الطلب على العمل بالنسبة لجميع المنشآت ، بسلوك موحد ، وهو المجموع الأفقي لهذه المنحنيات ، وتكون النتيجة النهائية أن الطلب الكلي علي العمل سوف يزيد كلما إنخفض مستوي الأجر الحقيقي ، وقد يكون من الصعب قبول مثل هذه الفرضيات في وقتنا الحاضر لتفاوت سلوك المنتجين في سوق العمل.

ويمثل الشكل التالي منحنى الطلب على العمل والذي يتطابق مع منحنى الناتج الحدي لعنصر العمل *Marginal Productivity of Labor* ، حيث أن منحنى الطلب على العمل هو ميل مماس دالة الإنتاج بين نقطتين ويمثله منحنى الناتج الحدي للعمل ، وهو مقدار سالب ، كما في الرسم ، حيث يتحقق شرط التوازن :

$$W = P(MPL)$$

والذي تم إشتقاقه من دالة الإنتاج، بإفتراض ثبات الأسعار ومستوي إستخدام عناصر الإنتاج الأخرى مثل الأرض ورأس مال والتنظيم .

هذا وينتقل منحنى الطلب من مكانه نتيجة لتغير العوامل المؤثرة في إنتاجية العامل كالتغير في المستوى التقني المستخدم أو المزيج المستخدم من عناصر الإنتاج الأخرى، مع ثبات الأجر الحقيقي. وتكون دالة الطلب على العمل في صورتها العامة على النحو التالي: $L_d = \alpha - \beta\omega$

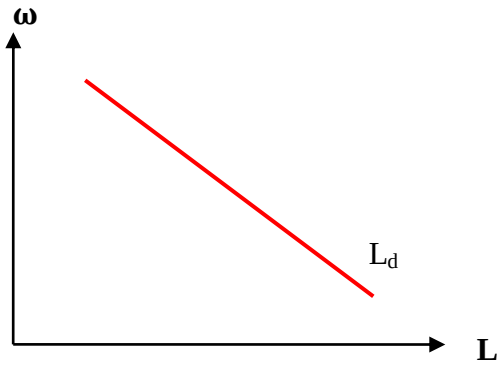

5-1-2 عرض العمل

وهو أحد جانبي سوق العمل، حيث يعرض العامل خدماته (سلعة العمل) في السوق مقابل أجر يعتبره كافٍ للتخلي عن سلعة "الفراغ" أي أن العامل يوازن بين المنفعة التي يحصل عليها عند إستعمال وقت فراغه وبين المنفعة (المنافع) التي يحصل عليها من الأجر الذي يتقاضاه نتيجة التخلي عن جزء كبر أو صغر من وقته للعمل بالسوق . ويختلف منحنى عرض العمل للعامل عن منحنى العرض الكلي للعمل في أن الأول يمكن أن يكون مرتداَ إلي الخلف عند نقطة معينة يتناقص بعدها كلما إرتفع الأجر، بسبب تزايد المشقة التي سوف يعاني منها العامل بعد هذه النقطة ، بينما أن المنحني الثاني يتزايد من أسفل إلي الأعلى واليمين ، بدون أي ارتدادات ، كلما زاد الأجر. وهو الشكل العام لمنحني العرض. ويتحدد عرض العمل بعوامل عديدة من أهمها مستوي الأجر الحقيقي ، وتكلفة الفرصة البديلة للعمل، وتفضيلات الأفراد

أو العمال بالنسبة للعمل. كما إن عرض العمل الفائض في السوق يعني وجود بطالة وعدم إستخدامهم من قِبل المنتجين .

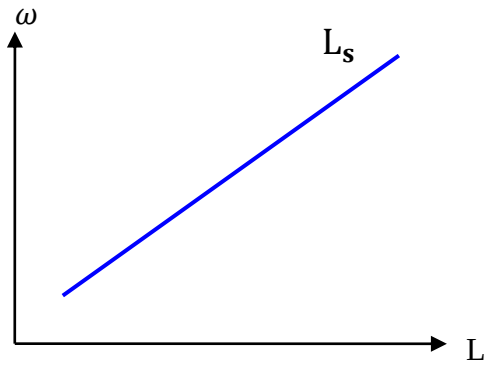

حيث يقوم الأفراد بعرض عملهم إذا كانت قيمة ما يتقاضوه من أجر ساعة واحدة تتجاوز قيمة ساعة فراغ واحدة لا تستخدم وبالتالي إذا تغير سعر الإنتاج بنفس النسبة التي يتغير بها الأجر، فإن قرارات الأفراد الخاصة بعرض ساعات عملهم تبقى ثابتة. ونستنتج من ذلك أن عرض العمل سوف يعتمد على المستوى السائد للأجور والذي يحدد من خلاله أسعار بيع سلعتهم (العمل) في الأسواق .

و يعتمد عرض العمل على الأجر الحقيقي المتوقع بمعنى أن : $Ls = f(\omega^e)$ ، فإذا ارتفع الأجر الحقيقي المتوقع زادت الكميات المعروضة من ساعات العمل ، وإذا انخفض الأجر الحقيقي المتوقع تنخفض هذه الكميات . ونظراً لكون الأجر الحقيقي المتوقع يضم متغيرين أحدهما معلوم وهو الأجر النقدي والآخر مجهول وهو السعر المتوقع، فإن الأجر الحقيقي المتوقع يكون: $= \omega \times \frac{P}{P^e}$ $= \frac{W}{P} \times \frac{P}{P^e}$ أي $\omega^e = \frac{W}{P^e}$

أن عرض العمل يتوقف على الأجر الحقيقي وعلى تصور العمال للأسعار المستقبلية $Ls = f(\omega, \frac{P}{P^e})$.

ويتخذ منحنى عرض العمل ميلاً موجباً كما في الشكل الموضح بالرسم. وتكون دالة عرض العمل في صورتها العامة على النحو التالي: $L_s = \alpha + \beta\omega$

5-1-3 توازن سوق العمل

مثل أي سوق أخرى فإن عرض العمال والطلب عليهم يتفاعلان في السوق ويحددان في سوق حرة كاملة في وقت واحد نقطة توازن بين كمية العمل المطلوبة والمعروضة والأجر الذي يرافق تلك الكمية. ومن المفترض في سوق متوازنة أن تعيد تصحيح نفسها إذا اختل بعض من جوانبها (زيادة في العرض أو الطلب أو إنخفاض أحدهما). فزيادة العرض أو إنخفاض الطلب يؤدي حتماً إلى إنخفاض في الأجور، وظهور نقطة توازن جديدة ، والعكس صحيح . ويمنع تحقيق التوازن في سوق العمل ظروف عديدة مثل: تجزئة السوق، وتدخل إتحادات العمال، وإنخفاض مرونة الأجور، وتكلفة تكون رأس المال البشري، وتكلفة الانتقال وغيرها.

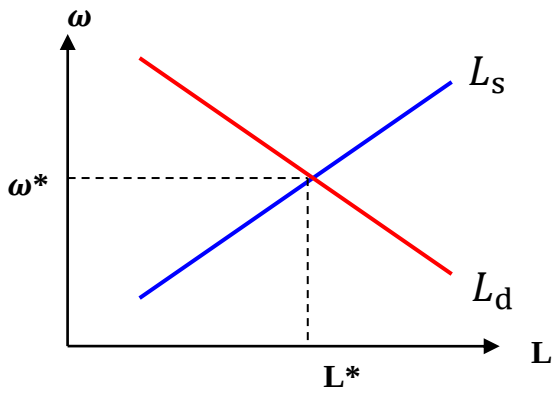

ويتحقق التوازن في سوق العمل بتساوي جانبي العرض والطلب. أي بتحقق الشرط التالي:

الطلب على العمل = عرض العمل أو $L_d = L_s$

حيث تتحدد معها كمية العمل التوازنية L* ومستوى الأجر الحقيقي التوازني ω* السائد في تلك السوق.

وكقاعدة عامة تحكم سلوك الأسواق : يختل توازن السوق بتغير الطلب على العمل أو عرض العمل أو كلاهما معاً.

فلقد افترض الكلاسيك أن مرونة الأجور كفيلة بإحداث التوازن. فإذا كانت الأجور السائدة أعلى من المستوى التوازني للأجر الحقيقي، فإن الزيادة الكبيرة التي تحدث في إستخدام العمالة ستؤدي إلى انخفاض هذا الأجر، والعكس صحيح.

أي انه لولا مرونة الأجور فلن يكون هناك توازن، لكنه في الواقع نجد في معظم دول العالم وبصفة خاصة الدول المتقدمة أن الأجور النقدية تتميز بالجمود ، وتتسم باللزوجة خاصة إذا ما كانت مرتفعة ، والسبب في هذا الجمود يرجع إلي وجود إتحادات العمال التي تعمل علي مقاومتها من الانخفاض، وإنخفاض درجة المنافسة في الأسواق ، فضلاً عن وجود سياسة الحد الأدنى للأجور التي تساعدها علي ذلك . ومع جمود مستوي الأسعار ايضاَ تظهر البطالة الإجبارية.

فمن خلال الفرضيات السابقة يتحقق التوازن في سوق العمل عند تقاطع منحنى الطلب علي العمل مع منحنى عرض العمل ، فتتحدد الكمية التوازنية والأجر التوازني، كما هو موضح في الشكل التالي :

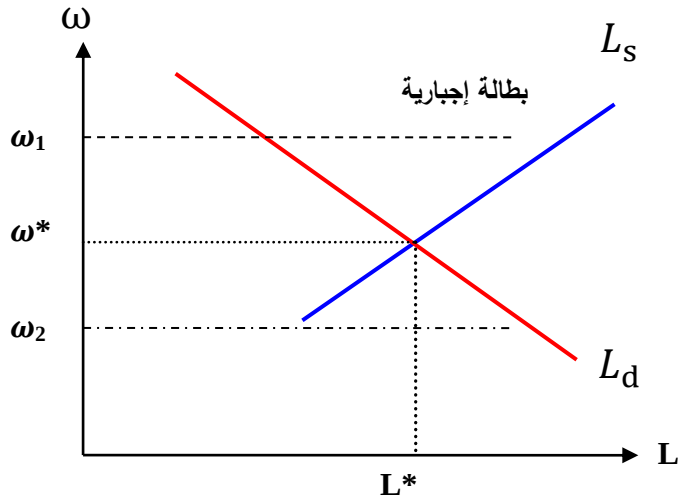

فعند ما يكون الأجر الحقيقي السائد أقل من مستوي الأجر التوازني يكون الطلب على العمل أكبر من عرض العمل ، أي أن سوق العمل سوف تعاني من نقص كبير في الأيدي العاملة ، وبالتالي يؤدي هذا إلى زيادة أجورهم فيما بعد ويحدث التوازن بين العرض والطلب على العمل عند هذا الأجر (مع ثبات

مستوي الأسعار) ، أما عندما يكون الأجر الحقيقي السائد اكبر من مستوي الأجر التوازني فإن عرض العمل يكون أكبر من الطلب عليه ، أي أن سوق العمل سوف تعاني من فائض كبير في الأيدي العاملة (حدوث البطالة) ، ومن أجل القضاء على البطالة وتوظيف هذا الفائض من الأيدي العاملة يجب على العمال أن يقبلوا بتخفيض أجورهم الحقيقية (مع ثبات مستوي الأسعار) إلى المستوى الذي يتم فيه التوازن حيث ينخفض الأجر الحقيقي إلى مستوي الأجر التوازني ، الذي يكون عنده العرض مساوياً للطلب .

وحسب النموذج الكلاسيكي فإن مستوى الكمية التوازنية للعمل (**L***) يمثل المستوى الذي يكون فيه الإقتصاد في حالة الإستخدام الكامل ، كما أن معدل الأجر الحقيقي في التوازن يمثل في الوقت نفسه الأجر الحقيقي في حالة الإستخدام الكامل ، مع ملاحظة أنه ، في حالة التوازن ، هناك إحتمال بظهور بطالة لكنها ليست إلا بطالة إرادية أو إختيارية ، ويرجع ذلك لسببين :

السبب الأول : إذا وجد عند التوازن عمالاً لا يشتغلون فإن هذا يرجع إلى أن هؤلاء العمال لا يرغبون في العمل بالأجور الحقيقية السائدة وإنما يرغبون في رفع هذه الأجور حتي تتساوي مع الناتج الحدي للعمل، MPL = W/P ، وبالتالي فإن بطالتهم تعتبر بطالة إرادية لحين قبولهم بتخفيض بسيط في أجورهم النقدية فيما بعد ، ومن ثم إنخفاض اجورهم الحقيقية بالقدر الذي يسمح بزيادة الطلب على العمل .

السبب الثاني : تعتبر النظرية الكلاسيكية أن الأجور النقدية تتحدد بعد المساومة بين العمال بصفة عامة والمنشآت والمنتجين ، وهي بدورها تحدد أجورهم الحقيقية ، بمعني أن العمال قادرون علي تحديد أجورهم الحقيقية و مستوي التوظف بهذا النوع من المساومة ، وعليه فإن أي بطالة تظهر فيما بعد تعتبر بطالة إرادية . ومع أن الكلاسيك يقرون بحالة الإستخدام الكامل إلا أن الكثير من الاقتصادات تعرضت لبعض انواع من البطالة في عهدهم ، ولم يجدوا لها أي تفسير.

5-2 المدرسة الكينزية

5-2-1 الطلب على العمل

من الملاحظ أن كينز لا يختلف عن الكلاسيك فيما يتعلق بدالة الطلب على العمل لأنه يقبل بفرضية المنافسة الكاملة التي يعمل في إطارها المنتجون علي تحقيق هدف تعظيم الربح، تحت قيد دالة الإنتاج، أما دالة الطلب على العمل الكينزية فهي نفس النموذج المستخدم في النظرية الكلاسيكية للمدى القصير.

وبموجب فرضية المنافسة الكاملة تكون الأسعار معطاة، أي أنه لا يمكن لأي منتج التأثير علي الأسعار، فتكون قاعدة التوازن هي الاستمرار في الإنتاج وعرض كميات إضافية من السلع حتى تتساوى التكلفة الحدية لهذه السلعة مع قيمة الناتج الحدي للعمل .أي أن :

$$W = MC(MPL)$$

فشرط تعظيم الربح بالنسبة للاقتصاد الوطني، بإفتراض المنافسة الكاملة، يمكن كتابته كما يلي:

$$P = MR = MC$$

$$MC = W(MPL)$$

$$\omega = W/P$$

حيث إن : MC : التكلفة الحدية لإنتاج السلعة

MPL: الناتج الحدي للعمل

ω : الأجر الحقيقي

وعليه تصبح دالة الطلب على العمل مرتبطة عكسياً بالأجر الحقيقي ويكون ميلها سالباً ، نظراً للعلاقة العكسية بين الكمية المطلوبة من العمل وهذا الأجر، وطبيعة دالة الإنتاج.

5-2-2 عرض العمل

بالنسبة لكينز فإن التوازن لا يؤدي حتماً إلى الإستخدام الكامل ، وهذا عكس ما كان يظنه الكلاسيك، لأنه بالإمكان حدوث التوازن رغم وجود نقص في إستخدام العمال ، ولأن عرض العمل حسب النظرية الكينزية يتحدد بالأجر النقدي، وليس بالأجر الحقيقي، فأصحاب الأجور خاضعون لما يسمى "بالوهم النقدي أو الخداع النقدي" لأن تقديراتهم خاطئة لتحركات الأسعار،

حيث يهتمون بكمية النقود التي يحصلون عليها كأجر نقدي، وليس بقدرتها الشرائية ، أو بالأحرى قيمتها الحقيقية والتي يقصد بها كمية السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها بالأجر النقدي ، لذلك فهم يفضلون أجوراً نقدية مرتفعة أكثر من قدرة شرائية فعلية أقوي [6] ، فكلما ترتفع الأجور النقدية كلما تزداد الكمية المعروضة من العمل، لذا يتمسك العمال بمستوى أجورهم النقدية ولا يقبلون بانخفاضها وبالتالي لا يمكن حدوث تكييف لعرض العمل مع الطلب عليه عند إنخفاض الأجور النقدية ، بالنسبة لما يحصلون علية من رفاهية.

ويمكن تلخيص رأي كينز في النقطتين الأساسيتين:

1- يرى كينز أن العمال معرضون للخداع النقدي وإن سلوكهم في عرض خدماتهم يتحدد أساساً بالأجر النقدي، على خلاف الكلاسيك الذين يعتبرون الأجر الحقيقي هو المحدد لعرض العمل.

2- إن الأجر النقدي غير مرن (لزج) نحو الانخفاض، أي أن هناك حد أدنى للأجر النقدي لا يمكن أن ينخفض إلى أقل منه، وأنه لا يوجد أي عامل يقبل بعرض خدماته بأقل منه ، وذلك بسبب وجود الاتحادات العمالية ، وعدم توافر المنافسة الكاملة في الأسواق . فعند هذا الأجر تنكسر دالة عرض العمل الكينزية ، ويؤدي هذا بالطبع إلي إنكسار دالة العرض الكلي في النظرية الكينزية .

[6] المرجع : كتاب W. Branson

معني ذلك أن عدم مرونة الأجور النقدية نحو الانخفاض يؤدي إلي وجود نوع من البطالة لم يعرفه الكلاسيك من قبل ، ألا وهو البطالة اللاإرادية او الجبرية أو القسرية (وتتسبب في حدوث الاستخدام غير الكامل للعمال)

وانطلاقا مما سبق تكون دالة عرض العمل مرتبطة بالأجر النقدي إرتباطاً طردياً كما يلي:

$$L_S = f(W)$$

$$\frac{dL_S}{dW} > 0$$

حيث إن :

L_S : الكمية المعروضة من العمل

W : الأجر النقدي

$\overline{W}$: الحد الأدنى للأجر النقدي

5-2-3 توازن سوق العمل

يحدث التوازن في سوق العمل بتقاطع منحنى عرض العمل مع الطلب عليه ، بإفتراض ثبات المستوي العام للأسعار ، كما هو مبين في الشكل أدناه[7].

[7] أحمد فريد مصطفي , التحليل الاقتصاد الكلى , ص 225

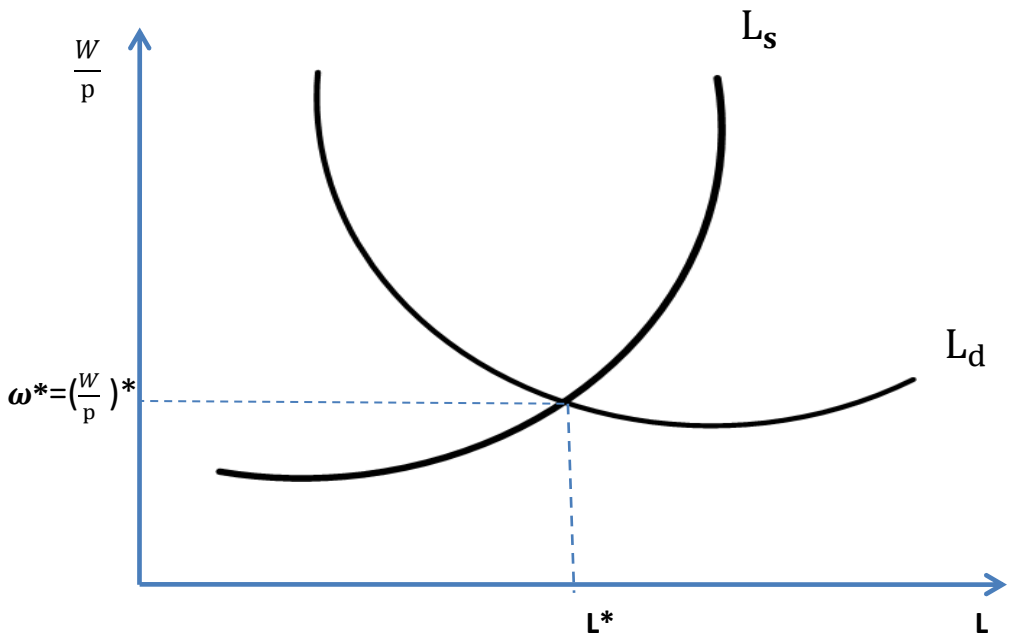

فعند انتقال دالة عرض العمل إلي اليسار ، لأي سبب من الأسباب ، وليكن بسبب ضغوط اتحادات العمال ، ينتقل منحني عرض العمل لليسار، ويؤدي ذلك إلي انخفاض مستوي الإستخدام التوازني وبالتالي انخفاض مستوي الناتج الكلي ، وارتفاع مستوي الأجر الحقيقي ، وظهور البطالة في سوق العمل[8] .

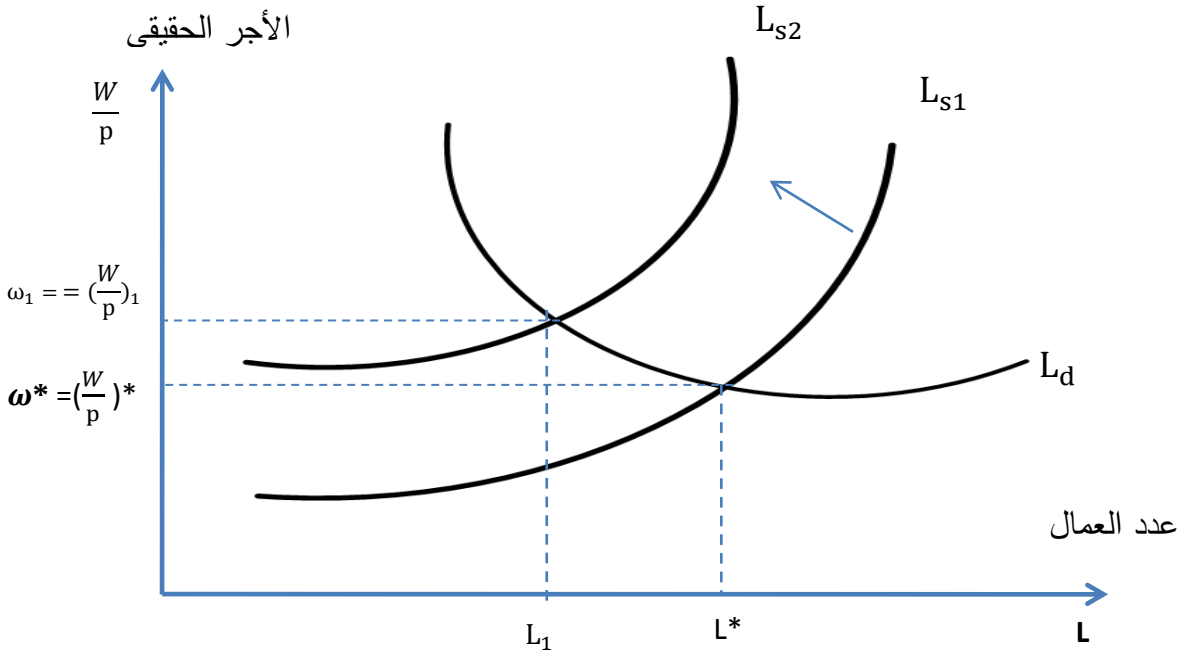

[8] ضياء مجيد الموسوي , النظرية الاقتصادية , ص 335

وإذا ما اعاد العمال توقعاتهم معتقدين بميل الأجور نحو الانخفاض فسوف ينتقل منحني عرض العمل إلي اليمين ويرتفع مستوي الاستخدام ، وبالتالي تنخفض البطالة في سوق العمل .

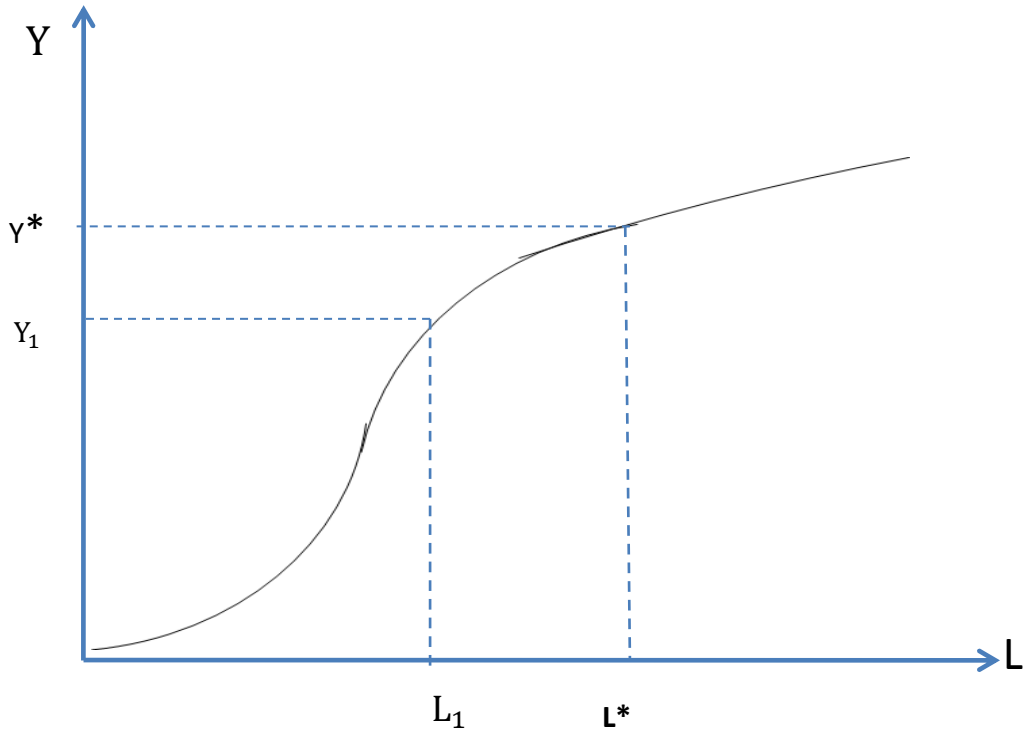

وبالنسبة لدالة الطلب علي العمل فإن إنخفاض الطلب الكلي يؤدي إلي حدوث فائض في سوق السلعة ، ويحدث هذا إنخفاضاَ في الأسعار ومن ثم إنخفاض الأجر الحقيقي ، وسوف يرتفع الأجر النقدي بسبب الخداع النقدي ، وبالتالي إنتقال دالة الطلب علي العمال إلي اليسار، وعليه ينخفض مستوي الإستخدام مما يؤدي إلي حدوث بطالة إجبارية ، عند مستوي دخل توازني أقل ، حسب اراء كينز. ويحدث العكس في حالة إنتقال دالة الطلب الكلي إلي اليمين، ومن ثم إنتقال دالة الطلب علي العمل إلي اليمين.

ويلاحظ في الشكل [9] أن مستوي الإستخدام قد كان عند L^* ثم إنخفض إلي L_1 للأسباب المذكورة سابقاَ ، وهذا ما أدي إلي إنخفاض الأجر الحقيقي من ω_1 إلي ω_2 نظراَ لإنتقال منحني طلب علي

[9] ضياء مجيد الوسوي , النظرية الاقتصادية ص 330 - 331

العمل لليسار , وعند حدوث هذه الإنتقالات لدالتي العرض والطلب علي العمال ، نتيجة للإختلال في سوق العمل ، فسوف تؤثر علي مستويات توازن النموذج العام IS–LM، مثلما هو واضح في الأشكال التالية[10]:

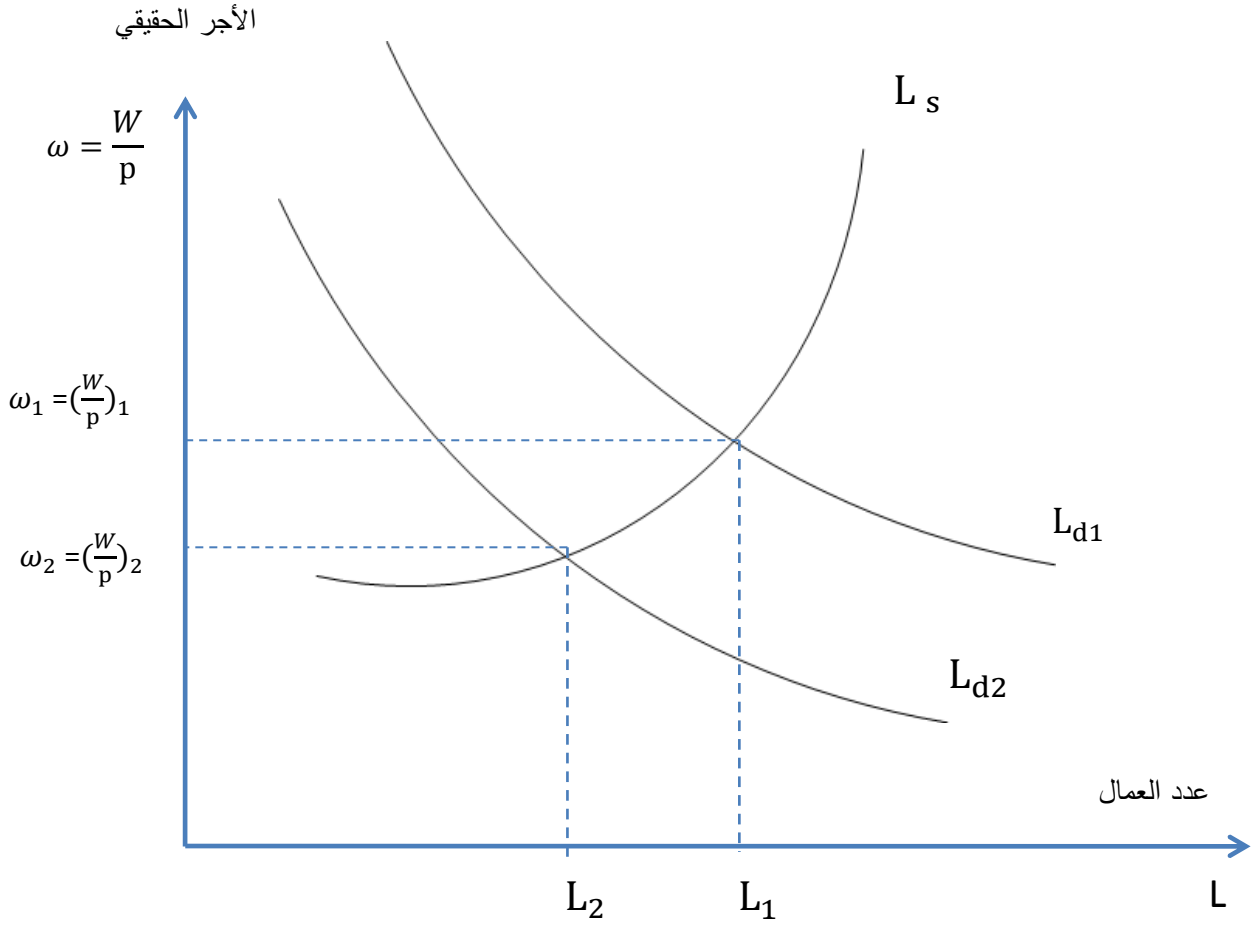

ويشرح الشكل الآتي تأثير إختلال التوازن في سوق العمل علي التوازن في كل من سوق السلع والخدمات وسوق النقود ، والذي يمثلهما منحنيي IS–LM :

[10] نفس المرجع السابق , ص338

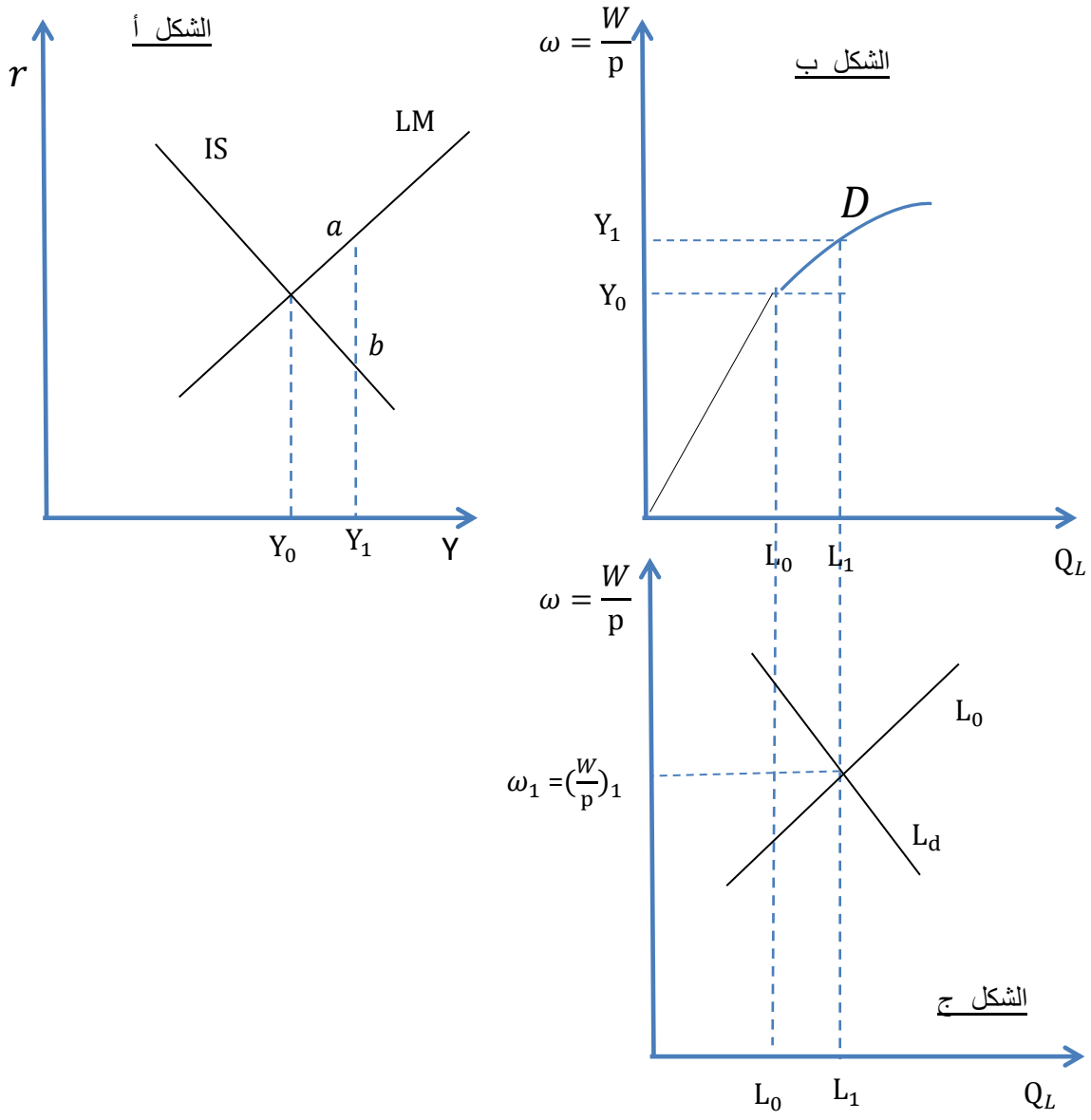

يمثل الشكل أ : التالي توازن التوازنين IS–LM أي تحديد (r^* – Y^*)

في الشكل ج : يتحدد حجم الاستخدام (L^*) بدلالة (Y^*)

في الشكل د : يتحدد مستوى الاجر الحقيقي ω = ($\frac{W}{p}$) وحجم عرض العمل ($L_s^* = L_d^* = L^*$)

في الشكل ب يتم نقل النتائج من الشكل أ الى الشكل ج .

والملاحظ أن حجم الانتاج الذي تتساوي عنده سوق السلع والخدمات والنقود (Y*) هو حجم الانتاج الموافق لحالة الاستخدام التام (Y_1) الذي تتوازن عنده سوق العمل ($\bar{L} = L_1$) , وهذا يدل على التوازن المتحصل عليه في نهاية الامر وهو توازن الاستخدام الناقص الذي ترافقه بطالة غير إرادية

$$U = L_1 - L^*$$